كوبنهاغن - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن سياسات برنامج gTLD الجديد (تتمة)
السبت، 11 مارس 2017 - من الساعة 17:00 إلى 18:30 بتوقيت وسط أوروبا
اجتماع ICANN58 | كوبنهاغن، الدنمارك

الرئيس شنايدر: علينا أن نبدأ أو نكمل بدلاً من ذلك.

لدينا الجزء الثاني من الجلسة التي عقدت بشأن برنامج gTLD الجديد حيث أننا سمعنا بتفصيل أكثر قليلاً من -- لتقييم وتفضيل طلب نطاق gTLD المعتمد على المجتمع -- وإعطائهم فرصًا للتعبير عن أنفسهم، لإفساح أماكن لهم للتجمع عبر الإنترنت، من خلال امتلاك نطاق المستوى الأعلى. ومن هنا فإننا نتحدث عن مجموعة واسعة إلى حد كبير من الأنواع المختلفة للمجتمعات. وهي مجتمعات شديدة التنوع اجتماعيًا وثقافيًا، غير أنه قد كان هناك رابطات تجارية وكيانات غير تجارية أخرى الذين وجدوا أنفسهم في وضع صعب ولم يكن بمقدورهم إدراك طموحاتهم لإنشاء نطاق مستوى أعلى خاص بهم أو وجدوا أنفسهم في لبس طويل حول كيفية وموعد إدراكهم الفعلي لمبتغاهم.

وقد شهدنا أيضًا مجتمعات بموارد محدودة وجدت نفسها في نزاع مع منافسين يعتمدوا على التجارة بشكل كلي ولم يكن بمقدورهم في النهاية مواصلة طموحاتهم. فإذا كان الطريق الوحيد، على سبيل المثال، لفض النزاع هو إقامة مزاد علني، فسوف يجد هؤلاء أنفسهم في عقبة مالية كبيرة.

وكما تذكرون من اجتماع حيدر أباد، أن التقرير الصادر بشأن هذه المسألة قد أصدره المجلس الأوروبي مع تحليل شامل للعديد من المشكلات التي ضمت عدد من التوصيات الضرورية التي ترمي إلى منع تكرار أو عودة هذه المشكلات في أي عملية تقديم طلبات أو جولة في المستقبل، إذا ما قرر إقامة جولة أخرى.

وبينما كان هناك نسخ من -- نسخ ورقية من التقرير على الجانب -- لا أعرف إذا ما كنت لا تزال متروكة، إذا لم تكن مطلعًا فعليًا على الأمر بذاتك، منذ فبراير الماضي، فإنني عممت رسالة تذكيرية حول توافر التقرير وشجعت على الإعداد لهذه الجلسة التي تضعوا فيها التوصيات نصب أعينكم.

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

وقد ذكرنا في بياننا في حيدر أباد أن اللجنة الاستشارية الحكومية سوف تضع في اعتبارها التقرير بقصد استخدامه في المجتمع كإسهام في عمل وضع سياسة برنامج gTLD الجديد. وبالتالي فقد نوقش موضوع المشاركة في عمليات وضع السياسة بعناية في الجلسة. وتكون هذه الجلسة فرصة لمراجعة التوصيات التي أوردتها في التقرير المفوضية من خلال مجلس أوروبا وتحديد ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية عليها أن تعبر عن دعمها بشأن النظر في هذه التوصيات في عملية وضع السياسة. وقد نقوم بتقديم بيان بشأن هذا التأثير في بيان كوبنهاغن.

لدينا، لحسن الحظ، واحد من الخبراء الاثنين ممن أعدوا التقرير حاضرًا معنا اليوم على يميني مباشرة. السيدة إيف سالومون حاضرة هنا وسوف تتحدث عن التوصيات وأدعوكم للتعليق وطرح الأسئلة عليها.

وعلى أقصى يميني تجلس إلفانا ثاتشي التي تحضر هنا بصفتها ممثلاً للمجلس الأوروبي المعني بمراقبة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وسوف أدعو إلفانا، أولاً وقبل كل شيء، لتدلي ببعض العبارات عن سياق التقرير لهؤلاء -- لإفادة هؤلاء الجدد على الاجتماع وعلى اللجنة الاستشارية الحكومية وربما على المنطقة بأسرها.

وأعتقد أن الأمر سيكون مفيدًا للمجلس لشرح سبب تطوع هؤلاء لإصدار البحث والتحليل ونشر التقرير بتوصياته.

وسوف أدعو إلفانا، أولاً وقبل كل شيء، لتدلي ببضع عبارات، إذا ما كنتم ترغبون في ذلك. شكرًا جزيلاً.

إلفانا ثاتشي: أشكرك مارك. وشكرًا للجنة الاستشارية الحكومية على السماح للمجلس الأوروبي بأن يعرض أعماله بشأن تقديم طلبات لنطاق gTLD الجديد المعتمد على المجتمع.

سأذكر بعض العبارات الاستهلالية حول مهمة مجلس أوروبا كمراقب في اللجنة الاستشارية الحكومية. نحن نعمل كمراقبين في اللجنة الاستشارية الحكومية منذ 2010 اعتمادًا على تفويض حصلنا عليه من أعلى جهة إصدار قرار للمجلس الأوروبي، وهي لجنة الوزراء. وتتمثل مهمتنا في دعم وتقديم الخبرة أينما كان ذلك ضروريًا للدول الأعضاء من المجلس -- الدول الأعضاء البالغ عددهم 47 دولة، الذين يكونون أعضاءً أيضًا في اللجنة الاستشارية الحكومية، للتشجيع على إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية والحريات والمعايير وقانون حقوق الإنسان الدولي في سياق عمليات إعداد سياسة ICANN.

ومنذ أن أصبحنا أعضاءً في 2010، أرسلنا ثلاثة تقارير إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن حرية التعبير وحرية التجمع؛ ففي 2012 ارتبط التقرير بشكل خاص بإعدادات الجولة الأولى لبرنامج gTLD الجديد؛ وفي 2014، كان تقريرًا معنيًا بتغطية حقوق الإنسان بعبارات أعم، وبعد ذلك هذا التقرير الذي سيقدم إليكم اليوم.

ما هو سبب اختيار مجلس أوروبا؟ ما هي نقطة الانطلاق؟ في عام 2012 -- أعتقد أنه كان عام 2011 -- أصدرت لجنة الوزراء بيانًا، وهو إعلان بشأن أسماء النطاقات وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. وذكرت فيه أن أسماء النطاقات هي أدوات في الواقع يمكن أن يستخدمها الأفراد ومجموعات الأفراد والمجتمعات للتعبير عن أنفسهم للتجمع حول الأسباب المشتركة. وبالتالي لم يكن هناك موارد تقنية فقط ويجب ألا توضع في الاعتبار فقط من أجل وظيفة المعالجة الخاصة بهم ولكن أيضًا للقيمة التعبيرية التي يمكن أن تحوزها أسماء النطاقات. ومن الضروري التمتع بحقوق حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات في هذا السياق الخاص وممارسة هذه الحريات دون تمييز. ويعتبر مبدأ عدم التمييز ضروري لقانون حقوق الإنسان الدولي، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأقليات والفئات الضعيفة.

وقمنا مؤخرًا بدعم جلسة عبر الويب لـ ICANN بشأن إجماع المجتمع فيما يتعلق بالحاجة إلى التغيير بخصوص نطاق gTLD الجديد المعتمد على المجتمع، التي نتج عنها اتفاقية عامة بين من شاركوا في الجلسة عبر الويب، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس إدارة ICANN، على أن تكون سياسات ICANN وإجراءاتها واضحة وعادلة ومعقولة وشفافة

قدر الإمكان لضمان الاتساق وزيادة درجة التنبؤ وضمان الإجراءات السليمة والقضاء على التمييز ومنع التلاعب المحتمل.

أما أهداف التقرير التي ستقدم إليكم خلال لحظات من قبل خبيرنا، الخبير المستقل، من قبل إيف، فتضم هدفًا مزدوجًا بشكل أساسي -- لفحص طلبات المجتمع، على وجه الخصوص، تعامل عمليات ICANN مع أهداف المجتمع وتقييم أولوية المجتمع من منظور حقوق الإنسان وحرية التعبير مرة أخرى، وحرية تكوين الجمعيات، ومبدأ عدم التمييز والإجراءات الأصولية؛ وثانيًا، للمساهمة في عملية وضع سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) بشأن الطلبات المعتمدة على المجتمع وحقوق الإنسان. ستوضح إيف لكم نتائج التقرير وسوف تمنحكم نظرة شاملة بخصوص التوصيات.

باختصار، فإن بعض النتائج الرئيسية للتقرير تتمثل في وجود نقاط ضعف في العمليات التي قد تؤثر على حقوق الإنسان. ويوضح التقرير أن أولويات المجتمعات غير متطورة بشكل كافٍ.

تُعد الملفات التوجيهية لـ... في دليل مقدم الطلب وتقييمات أولويات المجتمع غير كافية. ويعتبر التقرير أن فهم ICANN للمصلحة العامة غير واضح. خاصةً أنواع الأفراد والمجموعات التي تعتبر مجتمعات غير محددة بوضوح.

وفي النهاية، يوصى بإعادة تقييم غرض عملية تقديم الطلبات المجتمعية بحيث يمكن لعمليات ICANN أن تدعم بشكل أفضل التنوع والتعددية على الانترنت.

ومع ذلك، أعتقد أنني يمكن إغلاق ملاحظاتي الأولية. وكما قلت، أعطتكم إيف تفسيرًا شاملاً بشأن توصيات التقرير.

شكرًا جزيلاً.

الرئيس شنايدر: حسنًا. إلفانا، حقًا. دعونا نذهب مباشرة إلى إيف من خلال التوصيات.

إيف سالومون: شكرًا. هل يمكنك أن تعرض شريحتي الأولى. شكرًا.

شكرًا لكم على حضوركم. مهمتي هي أن تبقى مستيقظًا لمدة ساعة أخرى على الأقل بعد هذا اليوم الطويل. لذا فإنني سأبذل قصارى جهدي.

لقد أعددت هذه الشرائح الثلاث، إذا أردت، الرئيسية التي تجاوزت نتائج تقريرنا.

نوصي بإجراء عدد من المراجعات لعملية تقديم الطلبات المجتمعية، بدءًا بالحاجة إلى الحصول على مزيد من الوضوح بشأن أهداف المصلحة العامة التي ترغب ICANN في تحقيقها من خلال العملية والفكرة الواضحة حول ما تعنيه ICANN من المجتمع في هذا السياق. من الواضح أن عملية تقديم الطلب المجتمعي كلية وضعت لغايات عظيمة، لكننا نشعر أن عدم الوضوح فيما يتعلق بقيمة المصلحة العامة، فإنها كانت تعني إعادة حل ما كان مقصودًا من المجتمع الذي أدى إلى سقوط العملية نوعًا ما.

كان هناك حوالي 84 من مقدمي الطلبات المجتمعية في جولة نطاق المستوى الأعلى العام العالمية الأخيرة. منهم 46 غير متنافسين. لذلك كانوا يسيرون في الطريق الصحيح. ويشتمل هؤلاء على أسماء علامات تجارية وأسماء نطاقات عالمية وأسماء جغرافية.

مع ذلك، كان 27 منهم مشتركين في المنافسة. لم يفز منهم إلا خمسة في عملية تقييم الأولوية المجتمعية. يضمن معدل النجاح المنخفض إعادة فحص للعملية.

نرى أنه ينبغي أن تتمتع كل عملية مراجعة بمزيد من الوضوح لما يفضله المجتمع بالفعل من أجل أهداف المصلحة العامة العالمية التي يقصد بها تقديم الخدمات.

ومن خلال مواءمة شروط التسجيل مع هذه الأهداف، فإنه يمكن لمؤسسة ICANN ردع اللاعبين الذين ليس لديهم اهتمام حقيقي لخدمة المجتمع بحسن نية.

دعونا ننتقل الآن من هذه النقطة وننظر إلى التوصيات المحددة في التقرير التي تهدف إلى معالجة هذه النتائج. يُرجى الانتقال إلى الشريحة التالية.

الشريحة التالية، من فضلك.

شكرًا.

هناك العديد من التوصيات التي سألقي الضوء عليها، معظمها مبشرة، لكنني سأتوقف من أجل السماح بطرح الأسئلة والاستماع إلى التعليقات. لكن اسمحوا لي أن أبدأ هذا بقولي إنه ليس من المطلوب منكم دعم هذه التوصيات وتأييدها. إننا لم نطلب منكم الاتفاق معها. لكن ما نطلبه منكم هو ما إذا كنتم ترون أن هذه التوصيات يجب نظرها من قبل عملية وضع السياسة أم لا.

وهذا ما أردت توضيحه. يتعلق هذا الأمر مبدئيًا بعملية وضع السياسة، إذا اتفقتم معي، يُرجى الاطلاع على تلك التوصيات بتأني وعمق أكثر من ساعة أو، بالفعل، في بعض الحالات، إن إعادة كتابة هذا التقرير يمكن أن تكون قد تمت بعمق. لكننا نعتقد أن هذه -- أو نوصيك بحقيقة أننا نعتقد هذه القضايا التي نراها يجب النظر إليها من قبل عملية وضع السياسة في المرحلة المقبلة -- في جولة برنامج gTLD الجديد.

حسنًا. لذلك نبدأ أولًا بالتوصيات التي تتماشى مع تعريف المجتمع. إنني فقط سأقرأ هذه التوصيات المتعلقة بهذا الأمر في حالة إذا لم يتمكن أحد من رؤيتها.

لذا حدد تعريفًا واضحًا وثابتًا للمجتمع وقدم توضيحًا يتعلق بقيم المصلحة العامة للنطاق العام عالي المستوى المعني بتقديم الخدمات. أعتقد أنني قد تناولت هذا الجزء بالفعل في المقدمة.

ومن أجل القيام بذلك، فإن إعادة تقييم المعايير والتوجيهات على النحو الذي تمت صياغتها به في رابطة مجلس الإدارة وتقييم أولوية المجتمع في إطار روح توصيات سياسة منظمة دعم الأسماء العامة. أود فقط أن أذكركم هنا بأن توصيات سياسة منظمة دعم الأسماء العامة تدعو المجتمعات إلى أن تكون شيئًا تم تعريفه على نحو واسع وحقًا لمجتمع مقدمي الطلبات تعريف أنفسهم ما هذا -- ما هذا المجتمع. أصبحت هذه الفكرة واسعة النطاق مقيدة بشكل كبير خلال المبادئ التوجيهية الصادرة عن رابطة مجالس الإدارة وتقييم أولوية المجتمع.

وفي النهاية، من أجل إصدار تعليمات وتدريب صناع القرار المفوضين، فإن هؤلاء الخبراء واللجان هم الذين يحددون أهداف المجتمع وتقييم أولوية المجتمع، لذلك يمكنهم تفسير الأمر

قبلهم في ضوء الغرض الذي سن من أجله مقدم الطلبات المجتمعية لذلك، هذا نموذج من ثلاث توصيات التي تدعوا لإيضاح ما هي الطلبات المجتمعية المقدمة وما الغرض منها وبالنسبة للمبادئ التوجيهية المتنوعة التي يجب تعديلها في ضوء من هم الخبراء المفوضون لتقديم الاستشارات التي تم التدريب عليها في ضوء التعريفات الأكثر وضوحًا.

مارك كارفيل: شكرًا لكِ يا إيف. دعنا نتلقى التعليقات وأي أسئلة تتعلق بالمجموعة الأولى من التوصيات. هل يريد أي شخص أن -- نعم. أرى ممثل المفوضية الأوروبية. ميجان.

ممثل المفوضية الأوروبية: نعم، شكرًا لك، مارك كما أنني أتوجه بالشكر أيضًا لمجلس أوروبا على هذا التقديم. أود فقط أن أذكر أنه أثناء المنافسة، اختيار المستهلك وعرض حماية المستهلك كما أننا ننظر إلى عملية الاعتراضات والطريقة التي تتم من خلالها تقييمات الأولوية المجتمعية. بالطبع، فإننا نشير إلى كلا من تقرير الفكرة الخاصة بالمحقق وإلى تقرير مجلس أوروبا وأوصي بإعادة النظر في هذه القضية بعمق من قبل مجموعة عملية وضع السياسة. أردت أن أعلمكم بذلك.

بالطبع فقد منحت الفرصة لقراءة مسودة تقرير ....لكنني أردت فقط أن أضع هذا في السياق. لذلك فإن هذا سيأتي أيضًا من فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك الذي ينبغي على مجموعة عملية وضع السياسة أن تنظر إليه بالتفصيل.

شكرًا.

إيف سالومون: شكرًا.

نعم، ممثل إيران، تفضل.

ممثل إيران: شكرًا.

ادعى مجلس أوروبا أن ICANN ليس لديها حسن فهم للمصالح العامة. ربما من الممكن إعادة صياغة ذلك. لقد تمت مناقشتها بإسهاب في مجموعة العمل عبر المجتمع. لم يكن هناك اتفاق لتحديد ماهية المصلحة العامة. هناك مستوى مرتفع جداً من الإشارة بصورة معممة إلى ذلك كما هو الحال في عقد تأسيس ICANN، وكان أيضاً في الجزء السابق من الاتفاقية بين سلطة تخصيص الأسماء عبر الانترنت والولايات المتحدة، ما هي المصلحة العامة. مرجع ذو مستوى مرتفع جداً.

لذا لا يعني أن ICANN ليس لديها أي حسن فهم. فهذه مسألة صعبة. لم نتفق على أي تعريف لذلك. من المستحيل على الإطلاق تحديد ماهية المصلحة العامة. لذا أنت تسأل ICANN عن شيء تمت مناقشته بإسهاب وليس من الممكن أن يكون لديك. هذه النقطة رقم واحد.

ومن ثَم تذكر أو تدعي أن ICANN ليس لديها حسن فهم للمجتمع. إنها مسألة غريبة جدًا. لقد تم تناولها عدة سنوات، ووفقاً لاستحقاق هذا السؤال، قد تم تناوله.

والسؤال الأخير الذي لدي، أن تطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية عدم دعم هذه التوصية ولكن تقترح أنني أضع في هذه الطريقة التي يُنظر إليها من عملية وضع السياسة من أجل ذلك. من الممكن أن تفعلها -- لماذا لم تثير هذا السؤال بشكل مباشر إلى الفريق العامل وعملية وضع السياسة وأن تأتي إلى اللجنة الاستشارية الحكومية؟ هل قدمت دعمك ورفضوا ذلك؟ ألم يضعوا وضع ذلك في الاعتبار؟ هذه مجموعة مفتوحة، ووضعوا كل مقترح وفرد في الاعتبار من اللجنة وغيرها. أم أنك قد قدمت بالفعل ذلك ووافقوا على أخذه في الاعتبار وترغب في أن يكون لديك اقتراح إضافي من اللجنة الاستشارية الحكومية لعرض ذلك. هذا شيء نحتاج أن يكون واضحًا تمامًا.

إذا كنت ترغب في أن يكون لديك بعض من الاعتبارات، فقد يكون بعض الصياغات يتم النظر فيها من أجل الإجراءات اللازمة عند الاقتضاء، ولكن ليس أبعد من ذلك.

ومن ثم فهذه هي الأشياء التي ينبغي لنا التعرف إليها. لا أعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية في وضع يتيح لها أي تعريفات من أجل السياسة أو المصلحة الحكومية وليست في وضع أن تقول أن ICANN ليس لديها حسن فهم عن ماهية المجتمع. ولعملية وضع السياسة، أعتقد أن العملية مفتوحة. يمكنك تقديم ذلك. ولكن لا يمكن أن تضع اللجنة الاستشارية الحكومية، كما أقول، شرط ميسر جدًا مع اقتراحات لأي إجراء عند الاقتضاء.

شكرًا.

إيف سالومون: شكرًا. لو أستطيع أن أرد على هؤلاء.

أود أن أجعلها واضحة على السجل حيث لم أقل -- لم نقل أننا نعتقد أن ICANN لديها استيعاب للمصلحة العامة أو المجتمعات. ما نقترحه هو أنه من المفيد لمؤسسة ICANN أن تكون واضحة بشكل كبير بشأن أهداف المصلحة العامة التي تود أن تخدمها من خلال عملية تقديم طلبات المجتمع المحلي، والذي يعد أمرًا مختلفًا بشكل كامل.

ICANN لديها أهداف للمصلحة العامة ذات مستوى رفيع، بالطبع، ولكن عندما تنظر بشكل خاص إلى تطبيقات المجتمع المحلي، فإنها ستكون مفيدة للغاية إذا كان أولئك الذين يفكرون في أن التطبيقات ذات فكرة صنعت لأجل ذلك بشكل أساسي. لذلك هذا ما تشير إليه النقطة.

بشأن المجتمعات المحلية، نعطيك فقط بعض الأمثلة للتعريفات المختلفة للمجتمع، كما قلت أن نية منظمة دعم الأسماء العامة GNSO الأصلية توضح أن المجتمع المحلي هو تعريف ذاتي. المجتمع المحلي هو ما تدعيه المجموعة ليكون مجتمعًا محليًا يقول ذلك.

ومع ذلك، ليكون مؤهلاً إما بالنظر على سبيل الأولوية لسلسلة مؤكدة أو تقديم اعتراض من المجتمع المحلي، المجتمعات التي تظهر خصائص معينة. تتنوع حقيقة خصائص المجتمعات المؤهلة داخل هيكل العمليات الخاصة بمؤسسة ICANN ويؤدي الإرشاد إلى التشويش والافتقار إلى إدراك الترابط.

لذا هذه هي النقطة. هناك تعريفات مختلفة للمجتمع على طول الإجراءات.

وأخيرًا، لماذا أحضرنا هذا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بدلاً من إحضارها مباشرة إلى عملية وضع السياسة؟ ببساطة لأن مجلس أوروبا هو مشرف على اللجنة الاستشارية الحكومية، وهذا يناسب إعطائك فرصة أولى لتنظر إليها.

شكرًا.

مارك كارفيل: شكرًا. لدينا سؤال من بلجيكا، أعتقد ذلك.

ممثل بلجيكا: شكرًا لك، سيادة الرئيس. شكرًا لك، مارك.

هذا السؤال للتوضيح، لأنه من الحقيقي، أن نؤكد على أن الطلبات القائمة على المجتمع المحلي أكثر صعوبة للتعامل معها داخل ICANN. ولكن سمعت مارك يقول أنه كان يتحدث عن الطلبات من المجتمعات الاقتصادية، والآن تتحدث عن المجتمعات التي لديها مصالح عامة.

أعتقد أن لا يمكن التعامل مع المجتمعات بنفس الطريقة، إذا كانت مجتمعات تجارية بحتة أو كان لديها هدف للمصلحة العامة. هل أحدثت اختلافًا في تقريرك؟

شكرًا.

إيف سالومون: أريد أن أجعله واضحاً حيث إننا في طريق السعي إلى الهدف الذي لا ينبغي للتطبيقات ذات التوجه التجاري أن تتأهل بشكل ضروري ككونها تطبيقات مجتمعية.

الشيء الصعب هو الحصول على الكلمات الصحيحة، ولكن اعتقد أن إذا استطعنا أن نوافق على أنه قد يكون هناك اختلاف بين الطلبات القائمة على المجتمع أو الطلبات القائمة على

المجتمع المحلي ومقدمي الطلبات في المجتمع المحلي ومقدمي الطلبات الذين يتم تحفيزهم للأرباح الخالصة. قد ينوي مقدمو الطلبات في المجتمع بشكل جيد، وأنا متأكد من أنهم يفعلون ذلك، أن يحققون ربح، ولكن هدفهم هو استفادة المجتمع المحلي الذي يمثلوه أو المجتمع المحلي الذي يتكلمون باسم ما يقدمونه. في حين عدم خضوع مقدم الطلب العام أو العمل لمجتمع محدد.

لذا من الصعب أن تضع ذلك في صيغة سهلة من الكلمات، ولكن أتمنى أن يكون ما نعنيه واضحاً بالتمييز.

مارك كارفيل: إلفانا، هل تريدي أن تقولي قليل من الكلمات؟ حسنًا. يجب أن ننتقل إلى المجموعة القادمة من التوصيات.

إلفانا ثاتشي: شكرًا. أردت فقط أن أنفذ استجابة إيف الممنوحة إلى إيران لماذا اختار مجلس أوروبا أن يقدم هذا التقرير إلى اللجنة الاستشارية الحكومية. للسبب نفسه الذي ذُكر هنا بالضبط، حيث إننا مشرفين في اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكننا نعتبر أن جميع هذه الأسئلة جوهرية في اعتبارات حقوق الإنسان لما قد تم مناقشته هنا. ويتحتم على الدول – على الدول الأعضاء بالمجلس وهي أيضا أعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية التمسك بقيم حقوق الإنسان والتمسك بمعايير حقوق الإنسان واعتبار حقوق الإنسان كإعداد لنصائحك أو كالتفاعل مع المجتمعات الأخرى في ICANN.

ولذا في هذا المعنى، هذه هي الخلفية والهدف لماذا قدمنا التقرير.

نحاول أن نزيد الوعي، حقاً، وأن نقوم بمناقشة حقوق الإنسان على الطاولة للجنة الاستشارية الحكومية ومن خلال اللجنة الاستشارية الحكومية في مجتمع ICANN ككل.

شكرًا.

إيف سالومون: نود الانتقال إلى الشريحة التالية، من فضلك.

شكرًا. آسف. هناك عشر توصيات وسوف أقرأهم على دفعات.

تقديم واضح بشان التكاليف المتوقعة لمخالفات المجتمع والسعي إلى تخفيض هذه التكاليف.

لم تغلق رابطة مجالس الإدارة تكلفة مخالفات المجتمع، ولكن المعترضين في المجتمع أخبرونا أنه يأتي مئات الآلاف من الدولارات للاختلاف الواحد.

ثانياً، تقييم احتمالية تقديم مخالفات المجتمع بشكل جماعي.

ومرة أخرى، هذا متصل بالتكاليف. في هذه اللحظة، لا يمكن أن يكون لدى كل معترض أو أكثر ملف ملحق بالاعتراض. يجب أن يقوموا بذلك فردياً.

ثالثاً، تقييم ما إذا كان ممكنًا ومرغوبًا لمنظمات معينة داخل ICANN، مثل اللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية لتكون قادرة على تقديم اعتراض.

رابعاً، تقديم برنامج تحكم ذا جودة لضمان حد أقصى يمكن التنبؤ به وتأكيد الترابط. مرة أخرى، بالنظر إلى نتائج اعتراضات المجتمع، يبدو أن هناك كثير من عدم الترابط أو عدم الترابط الظاهري على من يُعتبر كفء كمعترض وغير كفء كمعترض. ونعتقد أن لدينا عملية تحكم ذات كفاءة مستقلة يمكن أن تساعد في مشكلة محددة.

لذلك هل هناك أية أسئلة أو تعليقات على أحد من هؤلاء؟

إذا لم يكن هناك أية أسئلة أو تعليقات، سأنتقل إلي. التوصيات الخمس التالية.

أنا آسف حقًا، آسف.

ممثل فلسطين: مرحبًا. بالفعل، أود أن أعلق على الشريحة السابقة. من الواضح أن ICANN تستخدم هذا المصطلح الذي يعمل مع كلمة "مجتمع" بجميع إصداراتها. وبالفعل، هناك فوارق معينة يجب مراعاتها مع اختلاف كيفية تفسير ذلك. لكل شخص دوره في أخذ قرار في ICANN.

لذلك كيف تحدد ICANN المصلحة العامة؟ طالما ليس هناك اتفاق محدد للموافقة على ما معنى المجتمع أو تعريفه؟

شكرًا.

إيف سالومون: يصدر مع كلمة مجتمع لأن ICANN بالطبع تتحدث باستمرار عن كلمة مجتمع. وهنا نتحدث عن تطبيقات المجتمع المحلي والطلبات القائمة على المجتمع المحلي. لذلك هي الكلمة نفسها ولكن لهما معاني مختلفة تماماً.

مجتمع ICANN هو مزيج من الأفراد والجماعات والكيانات القانونية والدول التي تشكل ICANN والمساهمين داخل تلك المؤسسة، حيث إن الطلبات القائمة على المجتمع لها معاني مختلفة تماماً ويجب أن تعمل مع العملية التي أسستها ICANN لمنح المجتمعات، التي ليست مجتمع ICANN ولكن مجتمعات أخرى، أفضلية على عامة مقدمي الطلبات عند تقديم الشروط التي يمكن الطعن عليها.

أنت على حق تمامًا لتقول أو تحدد هذا التشوش، وهذه أحد الأسباب لماذا نقترح أن ICANN تعيد النظر في تعريف ما يعنيه المجتمع في هذا السياق وفي سياق معين للطلبات القائمة على المجتمع.

مارك كارفيل: اشكر ممثل فلسطين على هذا السؤال. شكرًا.

إيف سالومون: انتقالاً إلى اعتراض المجتمع. رقم 5. كشف المعايير الضمنية التي أثرت على صانعي القرار المفوضين في صناعة قراراتهم وتقييم إلى أي مدى تتفق هذه المعايير مع هدف طلبات المجتمع.

مرة أخرى، لم يوجد ترابطات في عملية اعتبار طلبات المجتمع والاعتراضات ولماذا تُرفض بعض هذه الاعتراضات لأنهم يعتبرون أن المعارض ليس لديه وجهة نظر مناسبة.

وهذه القرارات تُصنع على افتراضات غير واضحة بشكل ضروري. لذا نقترح أنهم يقومون بصنع القرارات بشكل واضح.

ورقم 6، تقديم آلية الطعن التي يمكن أن تنظر في المضمون فضلاً عن نزاهة العملية.

هذه التوصية التي نقترحها يُنظر إليها ليس من أجل اعتراضات المجتمع فحسب، ولكن من أجل المضي قدمًا في عملية التقييمات الأولية للمجتمع المحلي.

هل هناك تعليقات أو أسئلة على رقم 5 و6؟

نعم.

ممثل إيران: إنه ليس سؤالاً، ولكن اقترح أن تتكرم وتراجع وتنظر في الأسئلة الموجودة في الـ 30 صفحة الأولى التي كانت مؤخراً على المسوّدة الأولية من مجموعة العمل بعملية وضع السياسة على حلقة جديدة من نطاق المستوى الأعلى العام، والتي من المنتظر طرحها لتعليقات الجمهور. حيث إنك جاهز للرد على ذلك، نظراً لأن ذلك يُعتبر آلية طعن. تم مناقشته الثلاثاء الماضي وذكر الناس أن الطعن ليس خطة تسجيل دولية. ويقولون أنهم يرغبون في المحاولة، سواء أكانت ممكنة أم لا.

ولذلك هي طريقة جيدة حيث يمكنك أن تعلق على هذه التعليقات العامة عندما تُوضع بدلاً من اللجنة الاستشارية الحكومية، لأن تمييزك 47 دولة. لديكم مطلق الحرية في التعليق على ما هو آت، بالإضافة إلى أي قول يصدر من اللجنة الاستشارية الحكومية نرجو من سيادتكم النظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولذلك، فلقد تم طرح العديد من تلك الأسئلة في الثلاثين صفحة التي أعدتها مجموعة عملية وضع السياسة كرد على تلك الأسئلة. ولذلك ربما تحتاج للنظر في هذا الجزء.

شكرًا.

إيف سالومون: شكرًا.

ينبغي ألا يقدم هذا الاستئناف شيئاً جديداً للجنة الاستشارية الحكومية لأن الجنة الاستشارية الحكومية قد قدمت هذا العرض لمجلس ICANN.

ولذلك فإن هذا يمثل فحصًا دقيقًا للأمور السابقة القديمة بالنسبة لكم هنا.

حسنا، هيا ابدأ. من الضروري إعادة النظر في معايير الإفصاح لغرض الشفافية لكل من ICANN وصانعي القرار المفوضين، وضمان وجود سبل إنصاف فعالة في حالة عدم الكشف.

سيتم هذا ولكن مع وجود تضارب في المصالح. وكان هناك عدد من الادعاءات بأن الخبراء الذين كانوا مقسمين لمجموعات يحتمل أن يكون لديهم تضارب في المصالح في المسألة التي ينظرون فيها. ولذلك فإن الاستئناف هذا ينادي بأن التضارب المتوقع حدوثه ينبغي أن يكون موجه وأكثر وضوحاً وشفافية.

ومن المؤكد أن كلاً من مفوضي صناع القرار ومجلس ICANN سيستمران في طلب قرارات متخذة من قبل طرف ثالث يتم تعينه بموجب سلطة المجلس. والآن، فلأنه ليس هناك أي استئنافات جارية، بل يوجد عقبة والتي يتحدث عنها مفوضي صنع القرار بأنهم ما هم إلا ناصحين لمجلس ICANN. ويقول المجلس: حسناً، ليس بوسعنا أن نخمن ثانية ما يحاول أن يخربنا به الخبراء. ولذلك فليس هناك أحداً ليتحمل المسئولية كاملة وجميع أنواع الشكاوى المختلفة قد رميت بعرض الحائط. ولذلك، فنحن نقترح أنه هناك شيئاً ما علينا التمحيص فيه.

ولذلك فإن السؤال التاسع شبيه جدًا بما نقول. ضمان وجود الضوابط والموازنات المناسبة لمجلس إدارة ICANN للتأكد من أن صناع القرار المفوضين لديهم يعملون على المصلحة العامة العالمية استنادًا إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، توفير الوضوح والشفافية بشأن الخبرات والمؤهلات والخبرات المطلوبة من المجتمع المحلي من أعضاء الفريق من صناع القرار المفوضين.

وكان هناك افتراض مفهوم من قبل الكثير من المتقدمين القائمين على المجتمع المحلي أن هؤلاء الخبراء الذين يفكرون في اعتراضاتهم أو تطبيقاتهم لديهم بعض الخبرة المحددة في موضوع المجتمع نفسه.

ولم توضح ICANN هذا من قبل. قد يكون من الضروري أن يكون لدينا هذه الخبرة، ولكننا نعتقد أنه ينبغي النظر فيها وجعلها واضحة جدا وصريحة بطريقة أو بأخرى.

والآن، هل هناك أي أسئلة أو تعليق على ما سبق؟ نعم، ممثل فلسطين.

ممثل فلسطين: شكرًا. أعتقد أنه من الأهمية القصوى أن نأخذ في الاعتبار في المستقبل عما إذا كان هناك أي حل عملي لهيئات لجنة الاستشارية الحكومية الجديدة، أم أنها مجرد عمليات تجارية؟ حيث يوجد الآن أكثر من ألف من منظمة غير هيئات الجنة الاستشارية الحكومية التي بدأت من قبل. وكما قلتم من قبل، لم يكن أكثرهم ناجحين. لقد تحملوا التكاليف الضخمة لمنظمات لجنة الاستشارية الحكومية دون تحقيق أي فائدة منها. ولذلك فأنا افترض بأنه يجب أن نرى ما إذا كان العالم يحتاج بشدة وجود منظمة لجنة الاستشارية الحكومية جديدة أم لا.

لان الألوف من منظمات الجنة الاستشارية الحكومية التي بدأت من قبل، قد تسببت في عرقلة النشاط الصناعي بصفة عامة. شكرًا.

إيف سالومون: أنا أرى من وجهة نظري أن هذا سؤال ذو أهمية قصوى والذي يجب أن تجيب عنه عملية وضع السياسة حتى تصل إلى كيف الوصول إلى رؤية هيئة اللجنة الاستشارية الحكومية الجديدة. شكرًا.

ولذلك علينا أن ننتقل للشريحة التالية إذا سمحتم.

تقييم أولوية المجتمع هي عملية يمكن من خلالها، إذا رغب مقدم الطلب في المجتمع، أن يدخل في ما يسمى بتقييم الأولوية المجتمعية. وهذه عملية تم إعدادها من خلال منظمة دعم الأسماء العامة، حيث سيتم إعطاء المجتمعات تلقائياً، إذا نجحوا في اختبار المرور الأول،

أولوية للمتقدمين العاميين للسلسة المتنازع عليها. لذا، بالنظر إلي بعض التوصيات المتعلقة بهذه العملية، وجدنا أولا، خفض تكاليف مقدمي الطلبات المجتمع للجولات المستقبلة، وتقدير تكاليف الدفاع عن تلك الطلبات.

وفي هذه الحالة، قدرت رابطة مجلس الإدارة أن التكاليف ستبلغ 10,000 دولار. وفي الواقع، كان هناك 22,000 دولارا دون أي أولوية تبرر حدوث تلك زيادة. ومع ذلك، ونظرا لأن معظم الطلبات قد تم الاعتراض عليها أو كان عليها أن تمر من خلال عملية الاعتراض، إلا أن عددا من مقدمي الطلبات قدر أن عملية تقديم الطلبات كاملة قد وصلت تكلفتها حتى مليون دولار، مع دفع تلك القيمة إلي ICANN أو التكاليف المرتبطة بها.

2: تحديد مواعيد زمنية واضحة لعملية التطبيق وآليات المساءلة وأيضاً آليات استئناف.

هذا هو تمكين الوضوح والقدرة على المتقدمين لتخطيط أعمالهم بشكل مناسب.

ضمان تقليل تضارب المصالح الظاهرة من خلال الشفافية والإفصاح عن مصالح جميع صانعي القرار. وهذا مشابه جدا لما قلته للتو عن عملية اعتراض المجتمع.

والنظر فيما إذا كان ينبغي علي ICANN تقديم مساعدة مخصصة للموظفين لمقدمي الطلبات من المجتمع. ولقد وضحت رابطة مجلس الإدارة أنه سيكون هناك مساعدة كبيرة لمقدمي الطلبات من المجتمع المحلي. ولكن عمليا، ظل موظفو ICANN، لأسباب مفهومة، متميزين تماما عن العملية.

ولكني أعتقد، كما تعلمون جميعا، أنه ينبغي النظر في ما إذا كان إعطاء تلك المجتمعات ليست ضمن متقدمي الطلبات المهنية الضرورية، وما إذا كان يجب تقديم بعض المساعدة إليهم من قبل موظفي ICANN.

والآن، هل هناك أي أسئلة تتعلق حول الأسئلة الأربعة تلك؟ حسنًا.

وبالنظر إلى السؤالين الاثنين التاليين، فإنه يجب إبقاء متقدمي لطلبات المجتمعية على علم بأي شيء يؤثر على التقدم المحرز في طلباتهم المقدمة.

ولتيسير الإجراءات القانونية الواجبة، ينبغي أن تتاح لهم الفرصة لتقديم مدخلات في تلك المسائل من بينها آليات المساءلة التي تضعها أي أطراف أخرى.

ما وجدناه هو أنه إذا كانت هناك آلية للمساءلة، مثل اعتراض يصدر قبل طرف آخر، كما وجدنا أيضاً أنه لم يكن مقدمي الطلب أنفسهم مشمولين بالضرورة في تلك العملية أو منحت لهم الفرصة للتعليق على ما يمكن أن يقوله المعترض.

وجود مجموعة واضحة من المحددات و / أو التوجيهات التي تعمل عبر عمليات ICANN المختلفة إلا أنها وثيقة الصلة. إدخال عملية شاملة لمراقبة الجودة ولديها إفصاح كامل عن التقييمات التي أجرتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وهي -وحدة التفتيش المشتركة وهي الهيئة التي نظرت بالفعل في تقييمات البرامج القطرية.

وللمرة الثانية فإننا نرى أن مراقبة الجودة ذات أهمية حيوية. وفي الواقع، فقد ذكر في العقد الأولي بين وحدة التفتيش المشتركة وICANN أنه سيكون هناك عملية مستقلة لمراقبة الجودة. هذا لم يتم تنفيذه، كما اكتشفت أبحاثنا. ونعتقد أنه من أجل ضمان أعلى درجة من الاتساق والتأكيد لمقدمي الطلبات، فإن وجود عملية مستقلة لمراقبة الجودة ستكون فكرة جيدة.

هل هناك أي سؤال على السؤالين السابقين؟ حسنًا. ومن خلال التقدم، فإنه آخر سؤالين، ينتجان عن أي جولات جديدة مستقبلة تقوم بها هيئة اللجنة الاستشارية الحكومية ذات نطاق عام وعالي، يضمنان عدم إصدار التوجيه بعد ذلك بطريقة تعطي أي انطباع بعدم الإنصاف. وفي هذه الحالة، أصدرت وحدة التوجيهات المشتركة توجيهات بشأن كيفية تفسيرها لرابطة مجلس الإدارة بعد تقديم الطلبات بالفعل. الآن، هذا قد يكون سليم ومناسبا تماما. ولكنه أعطى المظهر العام بأن وظائف الأهداف قد تغيرت عندما فات الأوان بالنسبة لمقدمي الطلبات لإجراء أية تغييرات على طلباتهم.

وأخيرا، ينبغي نشر شروط السجل الكاملة، بما في ذلك العناصر الرئيسية للتطبيق وأي التزامات إضافية تتعلق بالمصلحة العامة، لتمكين الرصد المستمر من جانب أصحاب الأسهم لضمان امتثال مقدم الطلب للمجتمع الذي يخضع للمساءلة.

ومرة أخرى، فمن خلال نشر مجموعة كاملة من الالتزامات التي قدمها مقدم الطلب، فإن هذا يسمح بمزيد من التنظيم الذاتي من قبل المجتمع نفسه لضمان أن تكون تسجيلاتهم في الواقع مسؤولة بشكل صحيح بالنسبة لهم. والآن، هل هناك أية أسئلة أو تعليقات على ما سبق؟

متحدث لم يذكر أسمه: نعم، اتحاد البث الأوروبي.

اتحاد البث الأوروبي: أتوجه بخالص الشكر للمجلس الأوروبي لتفانيه في القيام بهذا التقرير. إن هذا الوقت مهم جداً ومناسب في العملية حيث أنه يتوجب علينا أن نفكر في مستقبل هيئات اللجنة الاستشارية الحكومية ذات نطاق عام وعالي.

لدي سؤال واحد على تلك النقطة الأخيرة هذه الفكرة المتمثلة في مراقبة شروط الطلب والمشاركة التي يتخذها المجتمع أهي أمر يتعين على موظفي ICANN القيام بها طوال الوقت؟ أم مدة الفحص فقط؟ هذا الجزء من التقديم القصير الذي نحن بصدده ليس واضحاً بالنسبة لي.

إيف سالومون: الاقتراح الذي أقدمه يتمثل في أن هذا الشيء ينبغي نشره فيما يتعلق بالمقدم الناجح. لذا، فإن إحدى التوصيات المقدمة في التقرير، والتي سآتي إليها، هي أنه في الجولة المستقبلية، يجب أن تكون هناك آليات لضمان المزيد من المساءلة بين مقدم الطلب الناجح والمجتمع الذي يخدمه.

لذا، فإن إحدى وسائل القيام بذلك هي نشر الالتزامات بحيث يكون المجتمع في وضع أفضل لحمل مقدم الطلب الناجح على المحاسبة.

هل هناك شيء آخر؟

حسنًا.

الشريحة التالية، من فضلك.

الشريحة التالية من فضلك.

شكرًا.

هذه مجرد توصية واحدة على تلك الفقرة التوضيحية، لذا هذا يبدو أسهل.

وينطبق ذلك على آليات المحاسبة.

وأنت على دراية بآليات المحاسبة المختلفة والتي تقترحها ICANN ولكن اتضح لنا فيما بعد أنها ليست مفيدة كما يبدو فقد بلغت إلى حد التضارب مع الوضع القائم في المجتمع حاليًا ومن ثم، فإننا نقترح كما اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل على مجلس الإدارة السابق بمؤسسة ICANN، نظرًا لوجود آلية استئناف واحدة فقط والتي يمكن اعتبارها فحوى القرار وكذلك القضايا الإجرائية.

نحن الآن نفكر في إمكانية وجود وسيلة ما لتجنب تفعيل واستخدام آلية الاستئناف كهيئة أساسية في اتخاذ القرار، وذلك بتفعيل عملية مماثلة لعملية المشاركة التعاونية الحالية، والتي قد تسعى للحد من أسباب الاستئناف.

وعلى الرغم من ذلك، حرصًا منا على الحصول على عملية استئناف فعالة، فإن ذلك أيضًا سيتطلب المزيد من الشفافية التي يجب توفرها خلال عملية اتخاذ القرار في المقام الأول.

لذا نقترح عليكم ما يلي: وكما أقول، فإنها تعكس وبشكل كبير، ما اقترحته بالفعل اللجنة الاستشارية الحكومية.

لذا، هل هناك أي استفسار آخر حول هذا الأمر؟

إذا لم يكن لديكم أي استفسار أخر، سأنتقل إلى شريحة العرض النهائية. وحاليًا، يتوفر لدينا عدد من التوصيات التي وردت في المناقشة التي دارت بيننا وبين فريق العمل بICANN، وكذلك المناقشة التي دارت بيننا وبين مقدمي الطلبات المجتمعية وكان من بينها واحد أو

اثنين من مقترحاتنا. أنا لا أعلق أمالي على أي منهم، ولكن ربما بإمكاني الخوض في المزيد من التفاصيل الخاصة بالأخير. ولكن مع ذلك، دائمًا ما نفكر، هذه هي جميع الأفكار التي تستحق الرعاية والاهتمام في المستقبل.

وأولها النظر بعين الاهتمام إلى الطلبات المجتمعية في المقام الأول.

وهذا هو أحد الأشياء الذي اقترحها أحد الأفراد الذين تحدثنا معهم من فريق العمل بـICANN.

ويعد هذا نظام عام جديد عالي المستوى، وهوا ما يتطلع المرشحين في اللجنة إليه قبل تعميم استمارات التقديم.

وإذا تم اعتبار أي من المرشحين، ملتزمًا بشروط ICANN، ومن ثم فلا ينبغي وضع أي طلبات أخرى مقدمة للحث على تطبيق الطلبات السالفة الذكر.

إذًا هذا هو فحوى تلك الفكرة.

رقم 2: ويجب أن تضع في الاعتبار كون النموذج المطبق في نطاق الاسم الجغرافي بالنطاقات العامة عالية المستوى، قادرة على توفير الإمكانيات اللازمة للنطاقات العامة عالية المستوى. وحاليًا وبالنسبة -- لجمعيات تطوير المجتمع عذرًا.

حاليًا، وبالنظر إلى القوانين المعمول بها في المؤسسة العامة للبحوث الزراعية بشأن الأسماء الجغرافية، والتي تقترح إمكانية وضع أفكار جديدة حتى يتثنى ترسيخها قبل أداء الالتزامات الاستشارية مع المنشآت والمنظمات، التي تم اعتمادها بالفعل كممثلة لمجتمعات محددة، و تمثل تلك المجتمعات من خلال المنظمات الدولية المتخصصة المعنية بهذا الأمر وذلك بأن يكون لها عضوية في اللجنة الأوليمبية الدولية، على سبيل المثال، أو أن تكون لديها عضوية في منظمة اليونسكو أو غيرها من المنظمات.

لذا، وأقولها مجددًا، هذه هي الفكرة التي تم طرحها والتي نعتقد أنها جديرة بالنظر والبحث فيها خلال أي من دورات الاسم الجغرافي بالنطاقات العامة عالية المستوى، التي ستنعقد قريبًا.

ثالثًا: أن نضع في الاعتبار نماذج الدعوات ضمن الكمية المذهلة التي تم إعدادها حتى نتمكن من إدارة الأعمال الجارية ICANN. وكان أحد الأسباب التي جعلت جميع المواعيد النهائية التي وضعتها ICANN لنفسها للتعامل مع المجموعة الأخيرة من نطاقات نظام عام جديد عالي المستوى مليئة بالأخطاء، هو أن عدد الطلبات المقدمة كان أكثر كثيرًا من المتوقع.

لذا، فإن أحد الطرق للقيام بهذه العملية المذهلة هي أن تقوم ICANN، على سبيل المثال، بالتشجيع على التعبير عن الاهتمامات، وذلك بأن تطلب من المرشحين المحتملين عرض اهتماماتهم في عبارات من اختياراهم. ومن ثم يكون بإمكان ICANN الإعلان عن تلك العبارات في كمية كبيرة من الطلبات، ومن ثم أن تطلب تقديم جميع الطلبات التنافسية على الفور. وفي نفس الوقت، ستتمكن ICANN من الاستفسار عن أي معارضة مجتمعية. لذا فإن هذا النوع من العمليات، سيقدم الكثير من العون لمؤسسة ICANN في إدارة الأعمال المتكدسة كما سيؤدي إلى تسهيل الالتزام بالمواعيد النهائية.

كما أن نشر الجداول الزمني الذي يشمل كمية كبيرة من الطلبات، سيساعد المرشحين المحتملين على إدارة أعمالهم وكذلك التوقعات المحتملة في مجال الأعمال. ومن شأن هذا أيضًا أن يتوافق مع المبدأ رقم 9 بمنظمة دعم الأسماء العامة، والذي يجب أن توضع بموجبه عملية تطبيق واضحة ومسبقة النشر باستخدام المعايير الموضوعية القابلة للقياس. إذًا هذا هو فحوى الفكرة المطروحة المتعلقة بكمية الطلبات الكبيرة.

رابعًا: بالنظر في ما إذا كان هناك نموذج "استعراض الجمال"، فيما يتعلق بجميع الطلبات التي ستوضع في نطاق العمل. ويعد هذا أحد الأشياء التي يجب وضعها في الاعتبار قبل الوصول إلى الدورة الأخيرة من دورات الاسم الجغرافي بالنطاقات العامة عالية المستوى. فمن المحتمل أن تكون مما يستحق النظر فيه مجددًا. لذا، بدلًا من وجود حد مرتفع للأولويات، تعتبر ICANN جميع المطالبات لجمع مطالب معينة معًا مع الاحتفاظ بمبدأ الأولوية للمجتمعات حسنة النية، كما يمكن النظر في جميع الطلبات من مقدمي الطلبات المجتمعيين الذين قد يبحثون معا لتحديد الأفضل الذي يتناسب مع معايير الاختيار.

لذا، فكما تعرف، سيكون من الضروري لأي استعراض مماثل، أن تكون المعايير المستخدمة فيه قائمة على معايير تقييم تتمتع بالشفافية والوضوح وأن تكون لجنة التقييم

مسؤولة حقا. لذا، يمكننا القول أن هذا النوع ما هو إلا نبذة طفيفة عن مفهوم استعراض الجمال.

وفي النهاية، اعتبار التطوير مسار مجتمعي مختلف تماما والذي يتضمن تطبيق قيود التسجيل التي من شأنها أن تضمن أن المتقدمين هم المسؤولون أمام مجتمعاتهم، وتقدم فائدة حقيقية لهم وتمنع المرشحين ذوي الدوافع الربحية المحضة من التظاهر بكونهم ممثلي هذه المجتمعات.

لذا، لا أعلم تحديدًا إذا كان أي منكم مشارك مع السلطات التنظيمية أو الحكومات التي تحمل رخصة لإدارة وسيلة إعلام مجتمعية أو على سبيل المثال محطة إذاعة مجتمعية أو تلفزيون مجتمعي. ستكون هذه عملية مماثلة حيث سيكون هناك مسار منفصل للمرشحين بناءً على الطلب المحلي.

وقد طورنا بعض الأفكار حول ذلك، ولكن ما لم تكن ترغب في أن أخوض فيهم، فسوف أفسح المجال لكم لعرض الأسئلة.

مارك كارفيل: ويبدو أن الجميع قد اندهش من مدى فعالية مجموعة التوصيات. معذرةً. كان يجب أن أمسح الجدول العلوي الماثل هناك ضوئيًا. لذا، أولغا، نعم، من فضلك.

أولغا كافالي: شكرًا لك.

شكرًا جزيلا على العرض والوثيقة التي أجدها مفيدة للغاية في مرحلة تطوير عملية وضع السياسة والمناقشات التي نجريها أيضًا داخل اللجنة الاستشارية الحكومية.

ربما تكون قد سمعت أننا لدينا في اللجنة الاستشارية الحكومية، مجموعة عمل لتحليل ما يحدث مع الأسماء الجغرافية. كان هناك بعض - بعض المشاكل مع بعض الأسماء الجغرافية التي ليست في أي من القوائم التي جلبت بعض الاعتراضات وبعض سوء الفهم

بين-- بعض الحكومات وبعض المرشحين. لذلك نعمل على إيجاد طرق للحد من الشك لدى النسبة الأحزاب ولدى المجتمع.

لذلك ربما يكون بإمكانك تفسير ما يزيد قليلًا عن النقطة رقم 2، والنظر فيما إذا كان النموذج المطبق على الأسماء الجغرافية في نظام عام جديد عالي المستوى يمكن أن يوفر إمكانيات كمطالب مجتمعية.

ومثلما كانت -- بطريقة ما مجرد حكاية، الكثير، والكثير من الناس أتوا إلينا بتلك الأسماء الجغرافية بعد أن تم تقديمها، وأبلغونا لماذا لم تكن تقدم في بلادنا كمطالب مجتمعية. وبالنظر إلى النتائج غير الجيدة من المرشحين بناءً على الطلب المحلي، كنا نظن ربما لم تكن فكرة جيدة. ولكن ربما في هذه الجولة، قد يكون ذلك جيدًا حيث أن جميع ذلك قد يؤخذ بعين الاعتبار. من الممكن أن يكون ذلك أحد الاحتمالات.

إيف سالومون: شكرًا لك، أولغا. أعتقد أن الهدف الرئيسي هنا هو حقًا تشجيع العملية التي يقوم بها عملية وضع السياسة للنظر من خلال المجلس، لذا فإن المرشحين بناءً على الطلب المحلي قد يكون لديهم بعض الدروس التي يرغبون في إلقاءها على الأسماء الجغرافية، كما أن الأسماء الجغرافية يكون لديهم بعض الدروس التي يرغبون في إلقاءها على المرشحين بناءً على الطلب المحلي.

لذا، كما تعلمون كان هناك بعض المرشحين بناءً على الطلب المحلي الناجحين، وكانوا في واقع الأمر تابعين للأسماء الجغرافية، والذي من ضمنهم أوساكا فلقد كان أحد هؤلاء. وقد مروا بذلك دون أي خلاف. قد يكون هناك شيئًا ما للجغرافي -- شيئًا للأسماء الجغرافية ليتعلموه خلال هذه العملية.

ولكنني أعتقد أن -- النقطة المحددة التي أثيرت أمامنا حول الدروس المستفادة من الأسماء الجغرافية كانت، إتاحة المزيد من -- من الممكن -- كما تعلمون، فبالطبع تم تنظيمها دوليًا -- عالميًا فإن المنظمات المعاد تنظيمها تعمل على التحقق من حسن النوايا المخبأة خلف الطلب الذي يقدم بناءً على الطلب المجتمعي. لذا، فعلى سبيل المثال قد توضع اليونسكو

في موضع يسمح -- بالتأكيد على أن الطلب المقدم بناءً على الطلب المجتمعي، حقيقة يمثل جماعة عرقية معينة، على سبيل المثال.

شكرًا.

مارك كارفيل: حسنًا. أشكركم جميعًا أنا لا أرى أي طلبات أخرى موجهة من الطابق -- أعتذر. واناويت. ممثل فلسطين. حسنًا.

تايلاند في البداية ومن ثم فلسطين.

ممثل تايلاند: واناويت من أجل التسجيل. هناك بعض النقاط التي أود أن أثيرها. أعتقد أن هناك بعض الجوانب التي ذُكرت حول اللجنة الاستشارية الحكومية و اللجنة الاستشارية العامة لتكونا قادرتين على أخذ اعتراضات المجتمع، من ما فهمته أن رابطة مجالس الإدارة تقدم بعض الآليات مثل التحذيرات الأولية التي أخذتها اللجنة الاستشارية الحكومية والتي كانت ذات أسبقية على عملية الاعتراضات. وهذا يأتي من خلال المجتمعات، وأنا أميز بالفعل نقاط أولغا وأثرت أيضاً أن هذه دائماً هي القضية، الاختلاف بين المجتمع وعملية توقعات البيئة العالمية. ومقدمي الطلبات هم الذين يصنفون أنفسهم سواء كانوا في المجتمعات أو طلبات المجتمع أو طلبات جغرافية، التي تتطلب مجموعة مختلفة من المستندات لدعم الطلبات.

وبعض النقاط التي ذُكرت حول أين يمكنك أن تجد اعتراض للحكومات المناظرة بشأن الطلبات الجغرافية. أعتقد أن سبب المشكلة في الكتب الاسترشادية للطلبات، لأن الكتب الاسترشادية للطلبات تنصح مقدمي الطلبات أنهم قد يتشاورون في ذلك، حيث الحكومات ذات الصلة وبالفعل قد لا يصدرون اعتراض أو دعم يؤدي إلى مقدمي الطلبات.

واجهنا هذه القضية حيث أصدرت وزارة التعليم، التي ليس لديها أي معرفة حول تفاصيل الإنترنت، دعم على الخطابات الغير اعتراضية. لذا فهي حكومية تشريعية متصلة

بالمواضيع. ما زال هناك شيء نحتاجه لتحسين ذلك. وهذا يجب تناوله هنا. كما أنه بالغ الأهمية.

وأرغب أيضاً في إضافة متى ذكرت المنظمة الدولية المختصة أنها تورطت خاصة في اسم عملية توقعات البيئة العالمية، لأجل دولة لا تكتب بالحروف الرومانية، أعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو خبير مجموعة الأمم المتحدة على الأسماء الجغرافية التي ذكرت في العمليات السريعة لأسم النطاق الدولي ولكن لم يتم تبنيها في الكتب الاسترشادية للطلبات لنطاق المستوى الأعلى العام. وكنت أتحدث عن هذه أوقات عديدة حيث عندما تتعامل مع الدولة التي لا تكتب بحروف رومانية والتي تستخدم لغتها المحلية والمصدر الوحيد هو أنه يمكنك أن تشير إلي جزء من 3166.

هناك بعض المصادر التي نحتاج إلى أن نعالجها من خلال خبرتنا. هل يمكننا معالجة هذه القضية؟ خاصة إننا نتوقع أن مقدمي الطلب في الدورة القادمة، فإننا نتعامل مع قضية أكثر تعقيداً على اسم النطاق الدولي أو الدولة التي لا تستخدم اللغة الإنجليزية كمعيار.

شكرًا.

إيف سالومون: شكرًا.

ممثل فلسطين.

ممثل فلسطين: عذرًا. أتوقع أن النقطة الأولى، في وقت آخر نناقش كلمة المجتمع هل يمكن أن نحدد أو نوضح هذه الكلمة " المجتمع"؟ وماذا يعني ذلك؟

ثانياً، بناءً على عملية تقديم الطلبات، ما هي طريقة التقديم؟ بالفعل، آلية التطبيق مختلفة تماما عن ما يحدث الآن؟ في الواقع، اعتقد أن الطلبات يجب أن تقدم بالقرب من نطاق المستوى الأعلى العام الذي يقدم إليه الطلبات. وأحتاج فقط بعض التوضيحات حول ذلك.
شكرًا.

إيف سالومون: على وجه الخصوص، العملية المتميزة المفصلة التي وضعتها ICANN للمجتمعات حيث إذا قدمت كمقدم طلبات في المجتمع، تحصل على أولوية حول عامة مقدمي الطلبات. هذا ما نتحدث عنه الآن.

أعرف أن كلمة "مجتمع" محيرة ومختلطة، ولكنها عملية متخصصة تعطي أولوية لمقدمي الطلبات الذين يمكن أن يثبتوا أنهم يمثلون المجتمع.

مارك كارفيل: حسنًا. ليتفضل مندوب البرازيل، رجاءً.

ممثل البرازيل: شكرًا. أود أن أقوم بتعليق عام بشأن التقرير ككل.

أود أن أشكرك على التقرير وأهنئك لأنني أعتقد أن هذا نوع من الانعكاسات اللازمة. عندما نحاول أن نضع القوانين ونقدمها إلى دورة القادمة لنطاق المستوى الأعلى العام، أعتقد أن هذا هو أكثر أهمية. لقد منحتنا كثيرا من الأفكار بشأن الطرق لموازنة المصلحة العامة ومصلحة المجتمع، خلافاً للمصلحة التجارية البحتة.

لذلك، كثير من هذه القضايا، لا يمكن أن أعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية ككل ستكون في وضع من الآن للتحمل بشكل كامل، ولكن على يقين سأشجع كل شخص، بما في ذلك نفسي وفريقي، للمشاركة في هذه المناقشات، أخذاً في الاعتبار الأفكار الهامة التي نأتي بها.

أعتقد عندما كنا نناقش الجزء السابق لهذه المناقشة، دورة نطاق المستوى الأعلى، أو الدورة القادمة، فإن تدخلي كان بالفعل محاولة لجذب الانتباه إلى الاحتياجات إلى الأشياء المنعكسة التي يجب تكون ضمن العملية للتأكد من أنه سيتم تحقيق المصلحة العامة. أعتقد أنه ليس كافياً أن نبدأ كل شيء باتخاذ حكم مسبق أو إعادة النظر في الفكرة التي هي مجرد التوسع في نطاق المستوى الأعلى في حد ذاته، الذي سيخدم المصلحة العامة. أعتقد أنه من المهم

أن تحقق وتتعمق في بعض القضايا. وأشكرك حقاً لجذب انتباهنا للعديد من الجوانب التي ينبغي أن نناقشها في الدورة القادمة لنطاق المستوى الأعلى العام.

شكرًا.

إيف سالومون: شكرًا جزيلاً. وهذه هي النقطة بالتحديد. لا نقدم جميع الحلول، ولكن نقول أن هذه هي الأشياء التي نعتقد أنه ينبغي النظر إليها. أجل.

مارك كارفيل: حسنًا. رأيت روسياً يود أن يأخذ دوره في التحدث.

الاتحاد الروسي: سؤال آخر. أولاً، أشكرك على تقريرك لقد قرأته وإنه جيد بالفعل وهناك أشياء قيّمة في هذا التقرير. ولكن أود ان أسألك حول توقعاتك.

قدمت لنا، إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، هذا التقرير، ومن الناحية العملية، ما هي الخطوة القادمة التي تراها؟ هل هذه مجرد معلومات للمزيد من المعرفة حول هذه العملية؟ كيف تقول لمشاركتنا بأفكارك؟ أو توقع بعض الخطوات العملية والخطوات القادمة الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية؟

مارك كارفيل: نعم، شكرًا جزيلاً لك. وهذا سؤال مفيد لإنهاء الجلسة، إذا لم يكن هناك سؤال آخر يمكن قوله؟

ولكن هذه فرصة حقاً، استخدام بحث متعمق وتحليل حيث شكّله مجلس أوروبا عندما عينوا هؤلاء الخبراء المستقلين، من بينهم إيف، للقيام بالعمل وإعلام المجتمع. والتعقيبات الخاصة بنا منذ التقرير الأول أصبحت متاحة فقط قبل أن أصبح اجتماع حيدرأباد إيجابياً من أجزاء

أخرى للمجتمع. وأيضاً من مقدمي الطلبات في المجتمع المناسبين لذلك والذين لهم مصلحة مباشرة، إذا أردت، في التوصيات.

لذلك كانت التغذية المرجعية جيدة جداً لدينا الفرصة أن نقول إلى عملية وضع السياسة، كاللجنة الاستشارية الحكومية، أنه كان لدينا فرصة لمراجعة التوصيات في التقرير. لقد كان متوفراً منذ اجتماع حيدرأباد. قلنا في اجتماع حيدرأباد أننا ننظر في التقرير وتوصياته. كثير منكم قد قاموا بذلك في الفترة الفاصلة، ونحن الآن في مرحلة أننا قادرين على أن نقول هذا نتيجة شاملة وتحليل متعمق من مشرف اللجنة الاستشارية الحكومية. وبالنسبة لك في عملية وضع السياسة أن تأخذ في الحسبان هذه التوصيات القائمة على قيمة البحث والتحليلات المضطلع بها لتقديم هذه التوصيات.

لذلك الخطوة القادمة من أجل عملية وضع السياسة. ولدينا جميعاً الفرصة لدعم هذه العملية بالمساهمة في المناقشات، والتي سيركز بعضها بشكل خاص على هذه التوصيات.

وهذه الطريقة المتبعة والخطوة القادمة التي أراها. أنا لا أعرف ما إذا كان أحد من أصدقائي أو توماس يريد أن يقول شيء ما حول هذا التأثير.

إيران. آسف. لقد فات دورك.

ممثل إيران: نعم. وبالنسبة للتقرير مرة أخرى فإننا نقدر هذه الرؤية ونقدر هذا البحث، ولكن أعتقد ينبغي أن ندرك ما نفعله حول ذلك. الطريقة ستكون أن اللجنة الاستشارية الحكومية تقترح عضوها الذي يأخذ في الاعتبار، ليست الأسئلة، الإجراءات الضرورية المتعلقة بها عندما تكون عملية وضع السياسة منشأة من أجل التعليقات العامة. هذه طريقة واحدة.

الطريقة الأخرى، إذا أردت، إذا كان يمكن أن نوافق، أن نقول أن اللجنة الاستشارية الحكومية تلقت هذا وشعرت أن قد يكون من الجيد أن تنظر المجموعة العاملة فيها وتأخذ الإجراءات إذا كانت ترى ذلك ضرورياً ومناسباً. هذا هو أقصى ما يمكننا فعله ولا يمكن أن نقول ضع ذلك في الحسبان، لأنه أمر صعب جدا. لا يمكن أن نسأل اللجنة الاستشارية الحكومية و اللجنة الاستشارية العامة ما إذا كان لديها اعتراضات أو أي شيء مع ذلك.

لا يمكننا أن نطلب من المنظمة الحكومية الدولية التحدث حول استخدام نظام أسماء النطاقات التي هي النطاق الأعلى للمستوى العام، لذلك يمكن أن نتعارض مع المبادئ الأساسية حول العملية ككل.

ينبغي أن نكون على حذر وتجاوز النظر في ذلك والإجراءات التي تم اعتبارها مناسبة. ولكن يمكن أن نقترح العضوية للنظر فيها وزيادتها أينما رأوا ذلك مناسباً أو الوصول إلى المرحلة المناسبة للتعليقات العامة.

لذلك ينبغي أن نكون عمليين إلى حد ما وننظر في شيء ما ونقول أننا نأخذهم في الاعتبار بحرص. ربما بعض الناس، نعم، ولكن لم نأخذهم في الاعتبار مطلقاً. لم يكن لدينا أي وقت. كنا مشغولين جداً بالتحولات لا ننظر إلى هذا المستند مطلقاً، وكثير من الناس – لا أعرف، إذا سألت هؤلاء الناس في هذا الاجتماع، رفعوا أيديهم حيث أنهم قرؤوا المستند بحرص، جزء من 47 دولة التي يمكن رؤيتها أم لا.

لذلك لا يمكن أن نقول اللجنة الاستشارية الحكومية ألقت النظر على هذا المستند بحرص. حيث يمكن رؤية بعضهم وعدم رؤية الآخرين. لذلك ينبغي أن نفعل ذلك بحرص شديد في التأهيل الذي نقوم به.

شكرًا.

إيف سالومون: نعم، وجهة نظرك هي بالضبط ما قلته في البداية عندما قدمت التقرير. بالضبط ذلك، نحن لا نطلب من اللجنة الاستشارية الحكومية أن تصدق على التوصيات مطلقاً، بل ينبغي أن تأخذهم عملية وضع السياسة في الاعتبار. بالضبط صحيح.

مارك كارفيل: حسنًا. شكرًا لك ممثل إيران. سنعمم بعض مشروعات النص من أجل الاتصال ولكن اقتراحاتك مفيدة جداً أقدر ذلك.

أعتقد ان اتحاد البث الأوروبي، أراد جياكومو أن يأخذ دوره مرة أخرى؟

اتحاد البث الأوروبي: أجل، بإيجاز شديد. أنا أريد أن ألفت انتباهك حول نقاط معينة.

اعتقد حقاً أن المجتمع وأسماء النطاقات العامة هي أسماء تبدو منطقية في المستقبل. لذلك نناقش شيء ما حيث من المحتمل أن لا نكون مستقبل نطاقات المستوى الأعلى. ليس له معنى أن نأخذ 20 موقعاً إلكترونيًا بعناوينهم، عناوين وهمية. ولكن لو أعيش في باريس، من المحتمل أن أحصل على عنوان. باريس أو إذا كنت عضوا في مجتمع مثل رجبي، سأكون جزءاً من ذلك.

لذلك نناقش عن شيء ما سنحتاجه ليكون ضرورياً في مستقبل الصناعة، ولكن في نفس الوقت سنعبر مع المصلحة المدنية وكثير من الأشياء الأخرى التي تحتاج إلى النظر إليها. وأعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية، لأننا نقدم المصلحة العامة في معنى كبير، هي أول مكان حيث يحتاج هذا النوع من الإدراك.

وبعد ذلك، كان هناك بعض التشويش حول ما هو دور المنظمة الدورية. أنا قمت بمثال سخيف جداً لشرح ما تعنيه الدراسة.

في العملية الحالية، عندما قدمت فيدرالية رجبي طلب لشيء ما. رجبي، يجب أن يجلبوا في العملية الحالية خطاب إقرار كاستمرار للترشيح من جميع الفيدراليات في العالم. وبينما لو ذهبت إلى اللجنة الأولمبية الدولية وتسأل عن من يمثل رجبي في العالم، وتقول اللجنة الأولمبية الدولية هو الاتحاد العالمي للرجبي. لذا ليس هناك سبب لتلقي 180 خطاباً لدعم الترشيح.

هذه فكرة تلقي أسماء النطاقات العامة المتشابهة. نذهب أولاً إلى اللجنة الأولمبية الدولية ونقول بأننا نمثل الرجبي، ونمثل هذا النوع من المجتمع. لدينا، في العالم الحقيقي، هذا النوع من المجتمع ليس هناك حاجة إلى إعادة اكتشاف العالم لأننا نتحدث عن عالم الإنترنت وهذا مختلف عن العالم الحقيقي.

والنقطة الأخيرة التي أود قولها هي أن الحل الأبسط يمكن ان نقول أن يجب أن يكون المجتمع خيري.

إذا قمنا بإزالة حقيقة أنك تحصل على أموال من المجتمع وتُجمع الأموال بالمزاد بشكل الأساسي، إذا أزلت ذلك، فلن يكون هناك ربح من المجتمع الحقيقي للتقدم بطلب إلى نطاقات المستوى الأعلى كمجتمع. عندما تأتي الأموال من إقامة المنافسات بين مصالح مختلفة حيث يحاولون أن يجدوا نفس العلامة التجارية وغيره.

لذلك، إذا ذهبت إلى مجتمع وتسال ببساطة وتشارك بنفسك لعمل ذلك من أجل التكلفة فقط وليس فقط من أجل كمية ضخمة من الأموال، ومن ثَم تزييف بعض مقدمي الطلبات الذين يقومون بالعملية مستخدمين جدول مجتمعي مزيف يمكن تصميمه. هذا لاعتبارات أخرى.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جياكومو. إنه لتعليق مهم جدا لقد تلقينا التعليق الأخير من أسبانيا، وقد حان موعد إنهاء هذه الجلسة.. نود أن نتوجه بخالص الشكر إلى جيما.

ممثل إسبانيا: باختصار شديد. شكرًا جزيلاً على هذه المحاضرة. أود أن أقول إنه من الرثاء أن اللجنة الحكومية الاستشارية لا تستطيع التأييد -- أعلم أنك لا تطالب بالتأييد. لكننا قلنا بعد الظهيرة أن مجموعة العمل في بعض من جلسات نطاق المستوى الأعلى العام التالية ستكون على الأرض وأكثر فعالية وكثير من النصائح المفصلة من اللجنة الاستشارية الحكومية.

لقد وجدنا أن مجلس أوروبا قد قام بهذه المهمة من أجلنا لقد كلفوا خبيرا مستقلا الذي قام بالعديد من المهام المتميزة أثناء التحقيق في هذه القضية واستنتج توصيات هامة جدًا.

إنني أود الإعراب عن أسفي حول أن اللجنة الاستشارية الحكومية لا تستطيع أن تؤيد هذا كمجموعة لأنها قد تقدم تصريحات أكثر قوة في العملية شكرًا.

مارك كارفيل: شكرًا لك، جيما.

سنختتم هذه الجلسة إلى هذا الحد.

لكنني أرى يا إيف أنكِ تستحقين جلسة ثناء منا جميعا لعرض التوصيات.

[تصفيق]

الرئيس شنايدر: شكرًا. أتوجه بخالص الشكر لإيف على هذا العمل الرائع. بادئ ذي بدء هذا التقرير تم الانتهاء من إعداده منذ نوفمبر الماضي في حالة إذا كان قد تم عرض هذه المستندات هنا منذ أربعة أشهر قبل إجراء هذه المناقشة، فإنني أرى ان حياتنا كانت ستصبح أسهل من ذلك بكثير.

في نهاية الأمر، أعتقد،كما تم اقتراحه، إنه -- تأييده ليس بالأمر الضروري هنا. الهدف هو أنه يوجد عناصر نافعة للمناقشة في عملية وضع السياسة. كما يمكننا في المرحلة الماضية، حينما يطلب منا التعليق فإنه يتعين أن يكون من بنود هذا التقرير وهذا ما أوصي به أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أن يستخدموا تلك الطريقة، ليس فقط أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية والمراقبين وإنما الآخرين أيضا الذين يمكنهم استخدام ذلك لأنني اعتقد، ككل، أنه عمل هام جدًا. وفي تلك المرحلة، إذا اقترحت اللجنة الاستشارية الحكومية هذا الأمر فإنه يعتبر توصية أو إرسال هذا السياق بشكل رسمي للحزب الديمقراطي المتقدم كمدخل أو شيء يؤخذ في الاعتبار أو كغذاء للفكر وما إلى ذلك. وهذا لا يصدر حكمًا على كل توصية منفردة، لكنه يعطي هذا كمدخل مرحب، وفقًا لما سمعناه من الرؤساء المشاركين في هذا الصباح، فإنه يعد أنه إسهامًا جوهريًا في المناقشة التي تساعد على دعم استعراض الآليات المجتمعية القائمة. وبالإشارة أيضًا إلى عدم الرضا الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية الحكومية مرارًا وتكرارًا حول الطريقة التي تم بها تنفيذ آليات المجتمع. أعتقد أنها النتيجة المنطقية حيث إننا نحاول أن نأتي لمنظمة دعم الأسماء العامة ببعض الأفكار التي تعتبر جوهرية. يبدو هذا منطقيًا.

لكنني أعتقد أنه من الصعب تأييد السياق ككل مع جميع التوصيات لأننا بحاجة إلى الاطلاع عليها واحدًا تلو الآخر. وكما قلت، لا أعتقد أن هذا أمرًا ضروريًا. لكنها تعتبر إشارة مهمة ومساهمة جوهرية وأعتقد أنها مفيدة جدًا وأتقدم بخالص الشكر لمجلس أوروبا في هذه الصدد، وأشكر مارك أيضًا لإثارة هذا الأمر. علينا أن ننهي الجلسة عند هذا الحد حيث إن

مجموعة عمل السلامة العامة بانتظارنا سنعد جلسة أخرى تتعلق بنطاق المستوى الأعلى العام حينما يكون لديكم القدرة على مواصلة المناقشة إذا أردتم ذلك أتوجه بخالص الشكر لكم، دعونا نترك الغرفة إلى مجموعة عمل السلامة العامة.

لا تنسوا في تمام التاسعة الجبن الدافئ والنبيذ البارد من بلدي في انتظاركم جميعا. شكرًا. عذرًا. 1900 ناقص 12 يساوي 7:00 آسف لذلك. شكرًا.

[نـهاية النص المدون]